بين الإهمال والإستغلال .. صحة المواطن في مهب الريح

محمد علي محمد

تعدّ الصحة من أهم مقومات الحياة الكريمة لأي مواطن، فهي الأساس الذي تقوم عليه قدرة الفرد على الإنتاج والمشاركة الفاعلة في المجتمع. غير أن الواقع الصحي في بلادنا يواجه تحديات متراكمة جعلت الحصول على الرعاية الطبية الملائمة أمرا صعبا، في ظل تردي البنية التحتية وضعف الإمكانيات، إضافة إلى ضغوط النزوح والأزمات المتلاحقة. وفي خضم هذا الواقع، يجد المواطن نفسه بين مطرقة الإهمال في المستشفيات الحكومية وسندان القوانين

بين الإهمال والاستغلال... صحة المواطن في مهب الريح

تشهد المستشفيات الحكومية في البلاد حالة إهمال واضحة انعكست في تردّي الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. إذ تعاني هذه المرافق من نقص حاد في جميع الخدمات الطبية، إلى جانب التدهور الكبير في البنية التحتية.

وقد أسهم النزوح من العديد من المحافظات التي تسيطر عليها مليشيات الحوثي في زيادة الضغط على المستشفيات الحكومية، ما فاقم أزمة نقص الخدمات، وترك المواطن أمام خيار صعب: إما مواجهة الإهمال في المرافق العامة، أو التوجه إلى المستشفيات الخاصة.

إلا أن اللجوء إلى القطاع الخاص لم يكن حلاً مُنصفاً، إذ تقدّم هذه المستشفيات خدمات بأسعار "سياحية"، وكأن المريض جاء للترويح عن نفسه لا بحثًا عن مسكن لآلامه. في هذا القطاع، يُستغلّ المريض بحثًا عن الربح، في ظل غياب الخدمات الحكومية الكافية، فتحوّلت مهنة الطب – في نظر الكثيرين – إلى تجارة لا تختلف عن أي نشاط تجاري آخر، وتلاشى منها البُعد الإنساني الذي ارتبط تاريخيًا بلقب "ملائكة الرحمة".

وبات الطبيب في المستشفى الخاص أشبه بموظف في مركز تجاري، يقدم خدمة مقابل المال فقط، بعيدًا عن أي التزام إنساني تجاه المريض.

إن واجب وزارة الصحة لا يقتصر على إدارة المرافق الصحية الحكومية، بل يشمل أيضًا وضع التشريعات واللوائح والمعايير التي تنظّم تقديم خدمات الرعاية الصحية، وضمان جودتها ونوعيتها، ومراقبة أدائها في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

العمل مع الكبار بحاجة الى عقول كبيرة

محمد الموس

لا يملك اي طرف جنوبي اتخاذ موقف منفرد بدون دعم وتأييد من الدول الوازنة في الاقليم والعالم، بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي، الأكبر والاقوى في الجنوب.

الشأن اليمني والجنوبي اصبح يهم دول كثيرة في الاقليم والعالم، واي تسوية في الداخل يجب ان تسبقها تسوية بين عدة دول حتى بدون مشاركة او موافقة اليمن.

هل تتابعون اخبار اوكرانيا..

يوم الجمعة سيلتقي الرئيسان ترامب وبوتين لتحديد مصير اوكرانيا بدون الرئيس زيلنسكي وبدون حضور اي من دول اوروبا الداعمة لاوكرانيا، وحتى لو حضر اي منهم سيحضر لالتقاط الصور التذكارية فقط.. فالقرار روسي امريكي.

المكالمات التي تستمر بين ترامب وبوتين لأكثر من ساعة ونصف ليست فضفضة مجالس او كلام في الفراغ، فقد صمتت روسيا على ضرب ايران ثم وافقت على اسقاط نظام الأسد وكله بثمنه، والثمن اوكرانيا وربما كل اوروبا في مقابل الشرق الأوسط الغني بالثروات والمهم بالممرات التجارية والمنطقة الرخوة التي لم تتماسك دولها وتترابط بمصالح استراتيجية وكلها صراعات.

اي (زعبوق) لا يعرف يلعب مع الكبار يروح يدور بقرة تلحسه..

السعودية والإمارات داخلين في تسوية اوكرانيا بشكل مباشر وربما يكونون اول المستثمرين في اعادة الحياة في اوكرانيا، ويجي لك واحد (مطفي سراج) يسئ للسعودية والإمارات بل ويتحداهما مع انهما من اهم دول الشرق الأوسط، سياسة واقتصاد..

اذا لم تستح فأصنع ما شئت

عبدالعزيز الدويلة

مازالت مراوغات وتخدير المجلس الرئاسي والحكومة ازاء تطلعات المعلم الحقوقية المشروعة والتي ايضا تتمثل في تحسين الوضع المعيشي وتذليل العراقيل التي تواجهه وخاصة بضرورة رفع راتبه الى مستوى يليق ويساعد على تأدية واجبه بشكل ايجابي وينسجم ويتناسب مع القيمة الشرائية في السوق مازالت سيدة الموقف الذي يتلاعب بمشاعر المعلم ويدغدغ هذه المشاعر حتى يرضى او يوافق المعلم ويرفع الاضراب في حين حاول البعض ومازال يقنع هؤلاء المعلمين والمعلمات من خلال الدعم الذي قدمه للمعلم الاستاذ/ أحمد حامد لملس محافظ محافظة عدن وهو دعم مشكورا عليه، ولكن يرى البعض أن يكون هذا الدعم يتناسب في قيمته المقبولة للمعلم وهي 100 الف ريال حتى يدفع المعلم الى فتح المدارس والبدء بعام دراسي جديد ويكون هذا الدعم فوق الراتب كمرتب اساسي ودون وقف هذا الدعم او سحبه في حالة ظهور عجز أو دعم القدرة على استمراريته ، لذا يجب ان تثبت هذه المنحة أو الدعم وهي 100 الف ريال في الراتب الشهري على أساس أن تنتظم رواتب المعلمين شهريا دون تأخير أو تسويف في ظل ضرورة توحيد جهود المؤسسات التعليمية من اجل تعزيز وثيرة العملية التعليمية وكيفية استقرارها في هذا العام الدراسي الجديد.

علما أننا لا نريد ان يظل التعليم والطالب والمعلم تحت بذور الفتن والحرمان والجهل ، وهو الأمر الذي يخلق شوائب العنصرية والكراهية وهي أهم النعرات التي تدفع الأمور نحو السيء وتجعل التعليم والمعلم والطالب أهداف لا تخدم منظومة ومكتسبات التعليم الحكومي.

لذا لابد أن تراعي وينظر الرئاسي والحكومة والسلطات المحلية إلى ظروف المعلم وما المعطيات في خطر توقف المدارس الحكومية وأن ترفع شعار تحسين وضع المعلم واجب وطني وانساني حتى لا تنساق بعض الأطراف في تأجيج طرق التوقف وإغلاق المدارس.

واذا لم تستح فأصنع ما شئت.

دعوة لتأسيس مركز الذاكرة التاريخية لتوثيق الجرائم والإنتهاكات

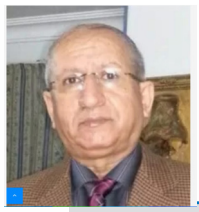

صالح شائف

بداية لا بد من التأكيد هنا على أن دعوتنا هذه ليست موجهة لجهة بعينها؛ بل موجهة لكل الجهات المعنية بأمر الرصد والتوثيق والحريصة على صيانة وحفظ كل ما له علاقة بمسيرة كفاح شعبنا الوطني خلال الفترة الماضية؛ وتحديدا منذ عام 1994؛ عندما تعرض الجنوب للغزو والإحتلال وبأسم الوحدة وشعارها.

كما أن دعوتنا لا تعني بأي حال من الأحوال التجاهل لكل ما قد تم على هذا السبيل وهو عظيم وكبير؛ ولا تنفي أو تتنكر لكل الجهود الوطنية المخلصة والرائعة التي ساهمت في توثيق جرائم الإحتلال التي أرتكبت وما زالت ترتكب حتى يومنا هذا بحق شعبنا؛ على تنوعها وتعددها وفي مختلف المجالات؛ وهي جهود يشكر عليها الجميع.

غير أن ما نعنيه هنا وندعو إليه هو إنشاء مركز وطني متخصص يجمع كل ما قد تم رصده وتوثيقه والتدقيق في محتوياته وتنقيته وإستكمال ما لم يتم رصده أو توثيقه؛ وتصنيف وتوصيف الجرائم المرتكبة وجعل ملفاتها جاهزة وحاضرة بعد التأكد من صدقها وصحتها زمانا ومكانا؛ حتى يأتي الوقت المناسب لتقديمها للجهات المختصة.

على أن يتم مواصلة البحث والرصد لكل أنواع الجرائم والإنتهاكات التي تمت بحق أبناء شعبنا؛ وبحق مؤسسات الدولة الجنوبية المختلفة منذ ذلك اليوم الأسود التي أجتاحت فيه جحافل الغزاة عاصمة الجنوب عدن في 7 يوليو من عام 94؛ وحتى يوم الناس هذا وهي عملية ينبغي أن تكون دائمة ومستمرة؛ حفاظا على ذاكرتنا الوطنية والتاريخية؛ وبهدف تحديد كل من أجرم بحق شعبنا وبأي صفة كانت وملاحقتهم قضائيا وتقديمهم لمؤسسات العدالة الوطنية والدولية.

وإذ نتقدم بمثل هذه الدعوة - المبادرة؛ فإنما ننطلق من قناعتنا بأهمية مثل هذا العمل الوطني الكبير وبكل أبعاده ودلالاته؛ ومن ثقتنا بتفاعل كل الجهات المعنية والمهتمة بصيانة حقوق وتضحيات ومظالم شعبنا؛ وما لحق به من مآسي وعذابات وآلام لا يمكن لأي ضمير وطني أو إنساني أن يقفز عليها؛ أو ينساها أو يتجاهلها؛ وهي تنتظر اليوم الذي سيتحقق فيه العدل والإنصاف وينال المجرمون جزائهم العادل.

ونترك التفاصيل وآلية الوصول إلى تأسيس مثل هذا المركز؛ للجهات المعنية على تعدد صفاتها ومسمياتها؛ وللمهتمين من أصحاب الشأن في نخب الجنوب المختلفة؛ وللقيادات والهيئات المختصة في مراكز الأبحاث والدراسات وحقوق الإنسان الجنوبية القائمة.